S

# الأمم المتحدة

## مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/24388
6 August 1992

ORIGINAL: ARABIC

رسالتان متماثلتان مؤرختان في ٦ آب/أغسطس ، موجهتان
إحداهما إلى الأمين العام والأخرى إلى رئيس مجلس الامن
من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي ، أود أن أرفق لكم طيا رسالة السيد محمد سعيد الصحاف ، وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ التي وجهها لسعادة لي داويو ، رئيس مجلس الامن حول رسالة المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ الموجهة لسعادته .

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة وضميمتها رسالة السيد وزير خارجية جمهورية العراق المشار إليها أعلاه كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) الدكتور عبد الأمير الانباري
السفير
الممثل الدائم

090892



070892 070892 (٩٢)١٦٤٥ 92-36618

ضميمة

رسالة مؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ موجهة من وزير خارجية العراق إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن

لي الشرف أن أجلب انتباهكم إلى الرسالة الموجهة لسيادتكم والمؤرخة في ١٩٩٢/٧/٣٠ من السيد ماكس فان دير ستول ، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن العراق ومرفقها الذي يضم القسم الاول من التقرير المرحلي .

إن مما يثير استغرابنا أن توجه هذه الرسالة لسيادتكم ومنها إلى أعضاء مجلس الامن الآخرين بدلا من أن يقدمها - وكما هو السياق - إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة بل ان التقرير أرسل إليكم حتى قبل أن يأخذ شكله النهائي . وقد جرى هذا كله على أساس الزعم بخطورة الوضع في جنوب العراق وتأثير ما يجري هناك على الاستقرار في المنطقة .

إن الاستنتاج المنطقي والواضح من هذا التصرف الغريب والمتسرع للمقرر الخاص هو أن السيد ستول يقوم بدور مخطط له في المشاركة في الحملة المعادية الجارية حاليا ضد العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها . وبذلك فإن المقرر الخاص قد خرق قواعد وأصول عمله الذي يفترض فيه أن يتسم بالحياد والموضوعية في اتباع السياقات الصحيحة والتعرف على وجهة نظر الأطراف المعنية بشكل خاص ، والعراق هنا هو الطرف المعني أساسا بالموضوع ، وبالتالي عرض جميع الآراء والمواقف وبشكل موضوعي ودقيق على الهيئة الدولية وليس الاقتصار - كما فعل في تقريره هذا - على ترديد المزاعم التي أطلقتها الجهات المعادية للعراق . واقتراح إجراءات غير مألوفة ولا سابقة لها لفرضها على العراق . ومن ناحية أخرى فإن المقرر الخاص قام بتسريب تقريره المذكور إلى الصحافة وأجهزة الإعلام الاخرى كما قام أيضا بالمشاركة شخصيا في الحملة الإعلامية عن طريق عقد الندوات واللقاءات التلفزيونية والصحفية ضد البلد الذي يفترض أن يتعاون معه في تحقيق مهمته .

وفضلا عما تقدم من ملاحظات عن الاسلوب الاجرائي المريب الذي سلكه المقرر الخاص فإن التقرير نفسه مليء بالمزاعم والاكاذيب والمغالطات .

إن المقرر الخاص يزعم أن هناك حملة شاملة اتسمت بإجراءات بالغة القوة ضد (عرب الاهوار) وهو لا يستند في أقواله هذه إلاّ على ما أسماه مصادر (موثوقة) لم يعددها بدلا من الاستفسار من السلطات العراقية عن حقيقة الموضوع . إن الاجراءات التي قامت بها السلطات الحكومية استهدفت حماية سكان المنطقة والمناطق المجاورة من أعمال القتل والتخريب والنهب التي تقوم بها جماعات معينة ترتبط بايران ، وبعضها ايراني الجنسية ، التي تمدها بالاسلحة والمتفجرات ومقومات أعمال التخريب والاجرام بهدف إفتعال مشاكل للعراق وزعزعة أوضاعه الداخلية وهو هدف تعلنه السلطات الايرانية بصورة رسمية .

ولدى الجهات العراقية أدلة دامغة تثبت ذلك .

لقد أوردت الصحف الايرانية حسب تقرير لوكالة الانباء الفرنسية من طهران في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣ أن المجلس الأعلى للأمن القومي الذي اجتمع برئاسة الرئيس الايراني رفسنجاني إنتقد ما أسماه (تراخي) الامم المتحدة في مواجهة تطورات الوضع في جنوب العراق والحفاظ على أرواح السكان الابرياء .

كما نسبت الوكالة نفسها من طهران في ٢ آب/أغسطس إلى ما أسمته أحد زعماء المعارضة الشيعية العراقية التي تتخذ من ايران مقرا لها المدعو محمد باقر الحكيم مطالبته بإنشاء منطقة أمنية في جنوب العراق لحماية أرواح السكان الذين لجأوا إلى الاهوار ، وهو نفس الطلب الذي تروّج له الاوساط الامريكية .

إن المقرر الخاص يقترح أن يُكوّن فريق من مراقبي حقوق الإنسان ينتشرون في أنحاء العراق ويمنحهم سلطات واسعة وحصانات وامتيازات ليجعل منهم ما يشبه الوكلاء السياسيين للدول الاستعمارية في عهد الاستعمار مع إغفال كامل لسلطة الدولة العراقية في ممارسة اختصاصاتها في السيادة والاستقلال . وإن العراق يرفض مثل هذا التدخل في شؤونه بصورة قاطعة .

ومن الغريب حقا أن يركز المقرر الخاص في تقريره على مشروع النهر الثالث ليعتبره أكبر خطر على سكان منطقة الاهوار لكونه يؤدي إلى تحويل مياهها ويدمر ثرواتها السمكية ويلحق بالبيئة أفدح الاخطار . إن هذا الرأي يعكس نهجا مغرضا يستهدف الإضرار بالعراق بكل الوسائل .

فالمعروف أن حوض وادي الرافدين ومنذ قرون عديدة يمارس الزراعة المعتمدة على الري لعدم كفاية مياه الامطار للزراعة . وبسبب الزراعة المستمرة ونسبة الملوحة العالية في مياه نهري دجلة والفرات فقد تراكمت كميات كبيرة من الاملاح على الاراضي الزراعية وحولتها إلى أراض غير صالحة في معظمها للزراعة وبالاخص في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق . ولغرض إعادة خصوبة الاراضي وتحويلها إلى أراض زراعية منتجة . كان لابد من إيجاد حل جذري لمعالجة مشكلة البزل (Drainage) وأن ما يشار إليه بالنهر الثالث والمعروف فنيا باسم مشروع المصب العام Main Outfall Drain (MOD) هو العمود الفقري لحل هذه المشكلة . إن فكرة المشروع ، وهو مشروع قديم بدأ قبل أربعين عاما ، تهدف إلى تجميع مياه البزل ذات الملوحة العالية للمشاريع الزراعية في وسط وجنوب العراق في مبزل رئيسي واحد وتصريفها إلى الخليج العربي من دون أن تمزج بأي من الانهار أو الاهوار في العراق . ان أول مرة أخذت فيها مسالة المبازل في العراق الشكل التخطيطي الشامل كان في العهد الملكي من قبل الشركة الاستشارية الامريكية (TAMS) Tippet Appett Macarthy عام ١٩٥٣ ، حيث اقترحت في تقريرها المقدم إلى مجلس الاعمار استخدام عدد من المصبات الرئيسية وكان أهمها المصب العام (النهر الثالث) الذي يمتد من مدينة (بلد) شمال بغداد حتى مدينة (الناصرية) ليجمع مياه البزل للمناطق الزراعية المحصورة بين نهري دجلة والفرات في مصب رئيسي واحد لإيصالها إلى الخليج العربي (البحر) . ثم قامت الشركة الاستشارية البريطانية Sir M. Macdonald & Partners في عام ١٩٧٣ عند دراستها لتطوير المشاريع الإروائية لحوض دجلة الاوسط بالتاكيد على ضرورة تنفيذ جزء المصب العام (النهر الثالث) بين هور الدلمج والناصرية وبطول ١٥٤ كيلو مترا كاحد متطلبات تحسين الإرواء في هذه المشاريع . وقامت الشركة بإعداد تصاميم ومستندات مقاولة هذا الجزء من المصب العام (المقاولة رقم دي جي/٣ أ) . وفي الفترة من ١٩٧٣ ولغاية ١٩٨١ قام الخبراء السوفييت الذين استقدمتهم وزارة الري بإجراء عدد من الدراسات والتصاميم التفصيلية بشأن المخطط العام للبزل في العراق . وتم وضع بدائل متعددة لربط المصب العام بين مدينة (الناصرية) والخليج العربي . وقد اختير البديل الذي يمنع اختلاط مياه المصب العام المالحة مع مياه هور الحمار بحيث يمر المصب العام ضمن سداد مغلقة تماما بمحاذاة الحافات الجنوبية للهور ومنها إلى الخليج العربي عبر قناة شط البصرة .

لقد مرت أعمال تنفيذ المصب العام (النهر الثالث) بمراحل متعددة . فقد تم تنفيذ مبزلين رئيسيين ضمن تطوير مشروع المسيب الكبير الاروائي عام ١٩٥٤ وهما يشكلان أسس المصب العام وعلى ضوء تخطيط الشركة الامريكية TAMS . ثم تم تنفيذ مبزل الشطرة

الغربي من قبل الشركة الهولندية (زانن خرمستروب) عام ١٩٥٩ بطول ٦٠ كيلو مترا لتجميع مياه بزل مشروع منطقة الغراف وتصريفها إلى هور الحمار . وتم بعد ذلك تنفيذ المصب العام في جزئه الوسطي بين هور الدلمج ومبزل الشطرة الغربي بطول ١٥٦ كيلو مترا من قبل وزارة الري والجانب السوفيتي للفترة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧ ووفقا للتصاميم المعدة من قبل الاستشاريين البريطانيين السير أم. ماكدونالد ومشاركوه ، وبعد هذا تم تنفيذ الاعمال الترابية للمصب العام بقسمه الجنوبي بين الناصرية والخليج العربي من قبل الشركة الالمانية Phillip Holzman للفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦ ووفقا للتصاميم التي أعدت من قبل الاستشاريين السوفييت التي سبقت الإشارة إليها . وجرى تنفيذ أعمال المنشآت ومحطة الضخ الرئيسية من قبل الشركة البرازيلية Mendes Junior Co. والتي باشرت بالعمل بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٤ وتوقفت دون استكمال الاعمال المناطة بها بعد صدور قرار المقاطعة في آب/أغسطس ١٩٩٠ . أما ما يجري تنفيذه حاليا من المشروع فيقتصر على إكمال الاعمال المتبقية التي توقفت بسبب قرارات المقاطعة وتوقف الشركات الأجنبية عن العمل في العراق . علما بأن معظم أقسام المشروع كانت قد نفذت ويجري الآن ربط هذه الاقسام ببعضها بهدف إنجاز المشروع . (انظر خريطة المشروع المرفقة) .

إن مشروع المصب العام (النهر الثالث) يعتبر أحد أهم المشاريع الزراعية الكبرى متعددة الاغراض في العراق لكونه يحقق جملة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في محافظات وسط وجنوب العراق وهي صلاح الدين وبغداد وواسط وبابل وذي قار والبصرة . وتتمثل هذه الفوائد في تحقيق بزل الاراضي الزراعية وتخفيض منسوب المياه الجوفية وإعادة خصوبة الاراضي ورفع انتاجيتها ولمساحة تقدر بحوالي ستة ملايين دونما عراقيا أي مليون ونصف هكتارا . كما انه يحقق المحافظة على نوعية جيدة للمياه في نهري دجلة والفرات والاهوار لجعلها ملائمة لمختلف الاستخدامات البلدية والصناعية والزراعية حيث أن تعريف مياه البزل إلى الانهار والمسطحات المائية يؤدي إلى تلوثها وملوحتها . ويحقق المشروع أيضا تطويرا في الثروة السمكية وتنميتها في منطقة الاهوار الجنوبية التي تدهورت بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في الاهوار نتيجة تصريف مياه البزل إليها . ثم إن المشروع يؤدي إلى تثبيت الكثبان الرملية في المناطق التي يمر بها المصب العام (النهر الثالث) وإيقاف الزحف الصحراوي على المشاريع الزراعية في وسط وجنوب العراق . هذا فضلا عن أن المصب العام يمكن أن يستخدم لاغراض النقل النهري في العراق . والجدير بالذكر أيضا أن نوعية المياه في المصب العام سوف تقل ملوحتها في المستقبل القريب مما يجعلها صالحة للري وان هذا هو سبب إطلاق اسم (النهر الثالث) على المصب العام .

ومما تقدم من الحقائق الفنية الثابتة يتبين الجهل الفاضح والغرض المريب في تقرير المقرر الخاص في شأن مشروع المصب العام (النهر الثالث) . فالمشروع لا يتوجه إلى منطقة الاهوار أو سكانها بالذات . وهو ليس مشروعا حديثا قصد به الاهداف التي ذكرها المقرر الخاص والتي لا تجد لها أي أساس من الواقع الموضوعي للمشروع . إن طول مسار المشروع منذ البداية وحتى نهايته في قناة شط البصرة يبلغ (٥٩٥) كيلو مترا في حين أن مقطع الهور الذي يوازي النهر ، وهو هور الحمار ، لا يساوي إلا ٤٠ كيلو مترا . ومن ذلك يظهر أن الجهات التي تقف وراء تقرير المقرر الخاص لا تريد للعدد القليل من بعض مربي الجاموس الذين يعيشيون في الاهوار في ظروف متخلفة أن يتطوروا ويتحولوا إلى مزارعين في ظل أطر حديثة . كما انهم لا يريدون للعراق أن يتخلص من الماء المالح الذي يدمر التربة ، ولا يريدون له أن ينظم حصته من المياه بعد أن أصبح القسم الكبير منها يحجز في الاراضي التركية والسورية خلافا للقانون الدولي . إن الأوساط التي خططت لتقرير المقرر الخاص تريد كما يبدو أن تبقى الحكومة العراقية عاجزة عن توفير احتياجات المواطنين الغذائية أو الجزء الحيوي منها من داخل العراق لكي يحقق أصحاب النوايا في استمرار الحصار أغراضهم على حساب أمن واستقرار وسيادة العراق . فهل تمنع دول العالم أو منظمات حقوق الإنسان الدول إذا ما نظمت مياهها وأقامت السدود أو جففت من البحر أو غمرت أجزاء من أراضيها بمياه تعود لها ؟

أما مسألة الشحة في مياه الاهوار فإن ذلك لا علاقة له بالمشروع إطلاقا . فالمعروف أن مياه الاهوار تتغذى من نهر الفرات بشكل أساسي ، وأن الشحة الملحوظة في تلك المياه سببها النقص الخطير في مياه نهر الفرات الناجمة عن إنشاء وتشغيل سد كيبان وقره قايا في تركيا وسد الطبقة في سوريا والشروع منذ عام ١٩٩٠ بإملاء سد أتاتورك الكبير جدا في تركيا . ويكفي أن نذكر للتدليل على هذه الحقيقة الموضوعية أن تركيا قد فرضت منذ شروعها بإملاء سد أتاتورك حصة مائية لسوريا والعراق معا تبلغ ٥٠٠ مترا مكعبا بالثانية بدلا من ٩٠٠ مترا مكعبا في الثانية ، ويصل من هذه الحصة إلى العراق حاليا ٢٩٠ مترا مكعبا في الثانية بدلا من ٧٠٠ مترا مكعبا في الثانية سابقا . إن هذا هو الذى ولّد الشحة في مياه الاهوار .

إن هذه الحقائق العلمية والتاريخية تفضح الاسى المفتعلة التي قام عليها التقرير المذكور كما تفضح أهداف الجهات التي تقف وراء هذا التقرير المريب والذي تروّج له بهدف خلق أزمة مفتعلة ضد العراق خدمة للاغراض السياسية للولايات المتحدة وحلفائها بعد أن فشلت محاولتهم السابقة قبل أيام بحل مسألة وزارة الزراعة والري بالاتفاق بين العراق واللجنة الخاصة .

إننا نأمل أن يتعامل مجلس الامن مع هذا الموضوع على أساس مبادئ الميثاق التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية وتحترم مقومات السيادة وأن يستخلص المجلس الاستنتاجات الصحيحة من الادعاءات والازمات المفتعلة التي تثار ضد العراق بين الحين والآخر بهدف إبقاء الحصار الاقتصادي المفروض على شعبه وتحقيق أهداف سياسية لا علاقة لها بقرارات مجلس الامن ومناقضة للميثاق .

أرجو من سيادتكم إطلاع أعضاء مجلس الامن على هذه الرسالة وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق
بغداد في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٢

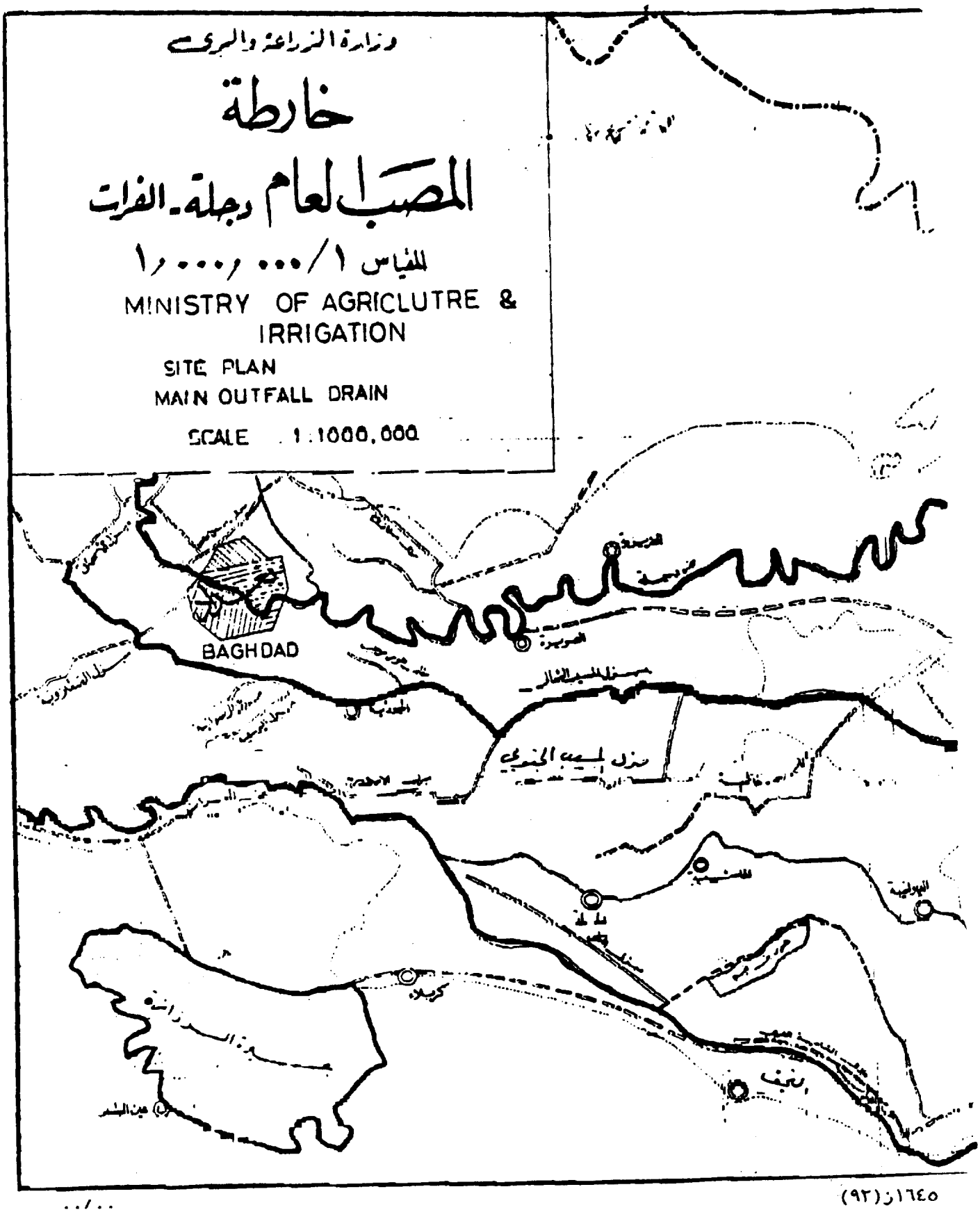
وزارة الزراعة والري
خارطة
المصب العام دجلة - الفرات
المقياس ١/١,٠٠٠,٠٠٠
MINISTRY OF AGRICLUTRE & IRRIGATION
SITE PLAN
MAIN OUTFALL DRAIN
SCALE 1:1000,000
BAGHDAD

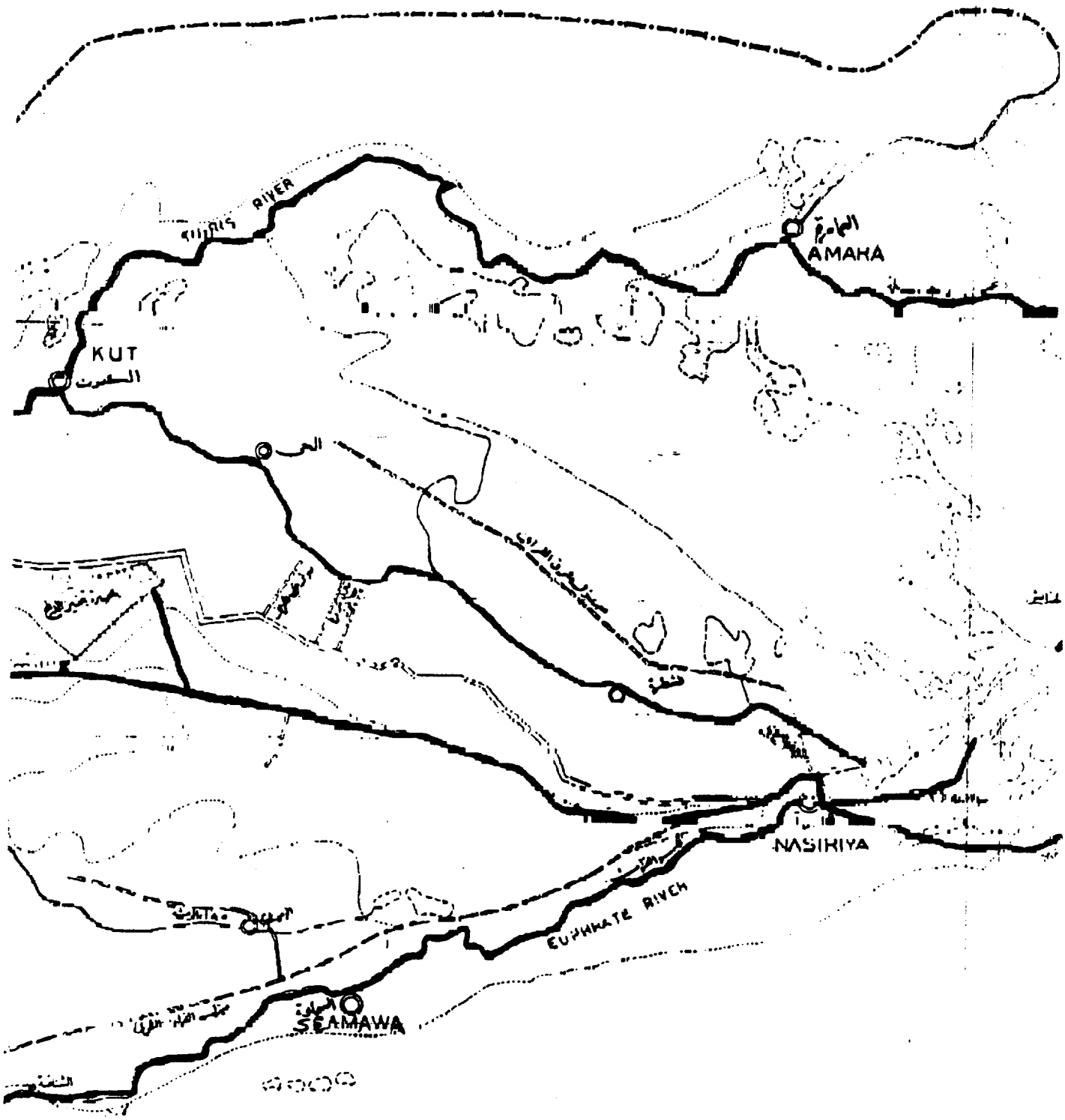
TIGRIS RIVER
AMARA
KUT
NASIRIYA
EUPHRATE RIVER
SAMAWA

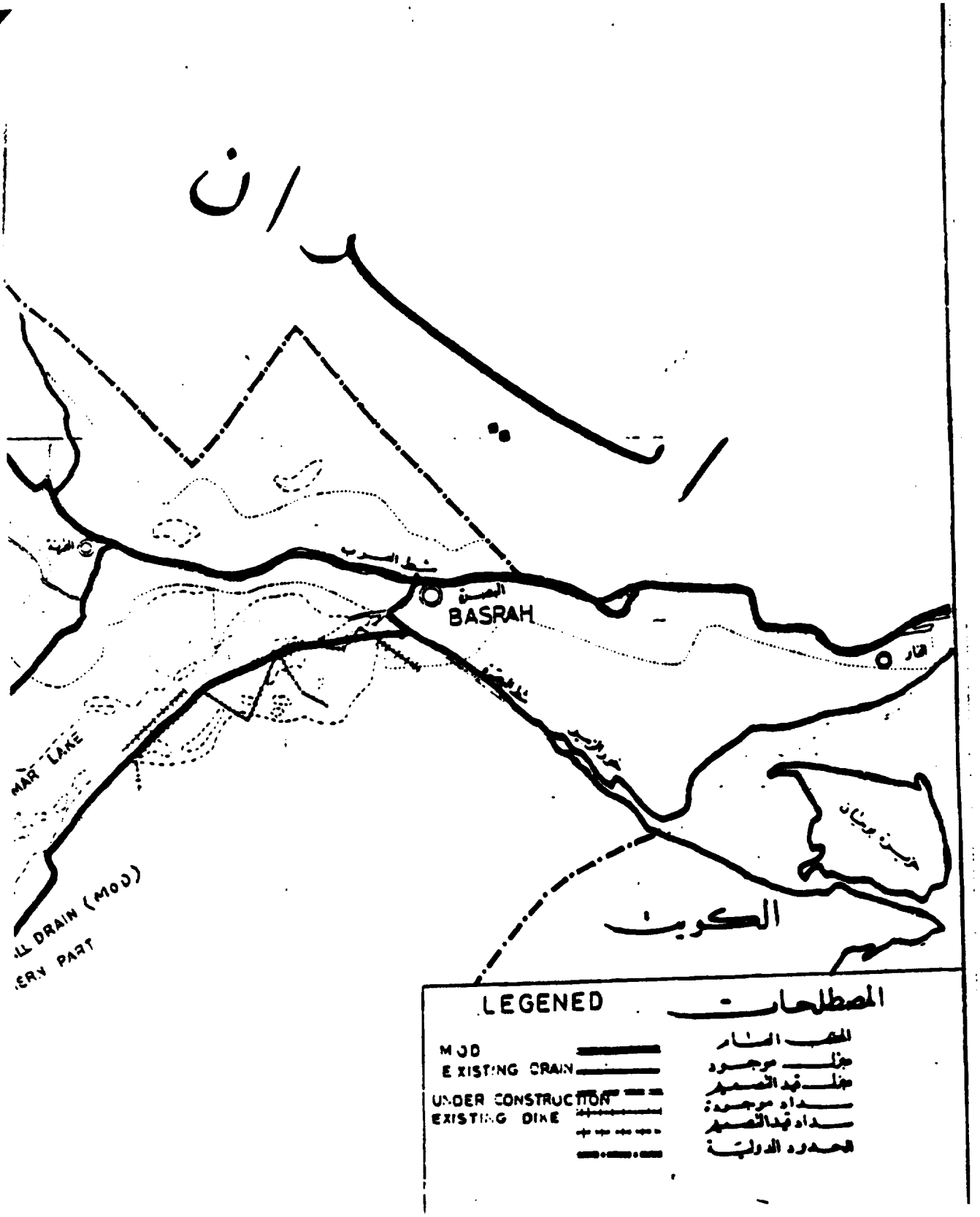
BASRAH
MAR LAKE
LL DRAIN (MOD)
ERN PART
الكويت
LEGENED
المصطلحات
MOD
EXISTING DRAIN
UNDER CONSTRUCTION
EXISTING DIKE

## مشروع المصب العام (النهر الثالث)

## Main Outfall Drain (MOD)

١ - مقدمة

إن حوض وادي الرافدين ومنذ قرون عديدة يمارس الزراعة المعتمدة على الري لعدم كفاية مياه الامطار للزراعة ، وبسبب الزراعة المستمرة فقد تراكمت كميات كبيرة من الاملاح على الاراضي الزراعية وحولتها إلى أراض غير صالحة في معظمها للزراعة وبالاخص في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق .

ولغرض إعادة خصوبة الاراضي وتحويلها إلى أراض زراعية منتجة ، كان لابد من إيجاد حل جذري لمعالجة مشكلة البزل (Drainage) وأن مشروع المصب العام (النهر الثالث) هو العمود الفقري لحل هذه المشكلة .

إن فكرة المشروع هي تجميع مياه البزل ذات الملوحة العالية للمشاريع الزراعية في وسط وجنوب العراق في مبزل رئيسي واحد وتصريفها إلى الخليج العربي من دون أن تمزج بأي من الانهار أو الاهوار في العراق .

٢ - الخلفية التاريخية للمشروع

لقد مرت مراحل مشروع المصب العام بسلسلة من الدراسات والتصاميم والتنفيذ وكما يأتي :

(أ) دراسة الاستشاريين الامريكان Tippet Appett Macarth (TAMS) (١٩٥٢)

(١) إن أول مرة أخذت فيها مسألة المبازل في العراق الشكل التخطيطي الشامل كان في العهد الملكي من قبل الشركة الاستشارية الامريكية TAMS عام ١٩٥٢ ، حيث اقترحت في تقريرها المقدم إلى مجلس الإعمار استخدام عدد من المصبات الرئيسية وكان أهمها المصب العام (النهر الثالث) الذي يمتد من مدينة (بلد) شمال بغداد حتى مدينة (الناصرية) ليجمع معظم مياه البزل للمناطق الزراعية المحصورة بين نهري دجلة والفرات في مصب رئيسي واحد لإيصالها إلى الخليج العربي (البحر) .

(٢) دراسة الاستشاريين البريطانيين Sir M. Macdonald & Partners (١٩٧٢)

قامت الشركة الاستشارية البريطانية سير ام. ماكدونالد ومشاركوه في ١٩٧٢ عند دراستها لتطوير المشاريع الإروائية لحوض دجلة الاوسط بالتأكيد على ضرورة تنفيذ جزء المصب العام (النهر الثالث) بين هور الدلمج والناصرية وبطول ١٥٤ كيلو مترا كأحد متطلبات تحسين الإرواء في هذه المشاريع . وقامت الشركة بإعداد تصاميم ومستندات مقاولة هذا الجزء من المصب العام (المقاول رقم دي جي/٣ أ) .

(٣) دراسات الاستشاريين السوفييت Soyzqiprovodkhoz (١٩٧٢/١٩٨١)

لقد قام الخبراء السوفييت الذين استقدمتهم وزارة الري للفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨١ بإجراء عدد من الدراسات والتصاميم التفصيلية بشأن المخطط العام للبزل في العراق . وتم وضع بدائل متعددة لربط المصب العام بين مدينة (الناصرية) والخليج العربي ، وقد أختير البديل الذي يمنع اختلاط مياه المصب العام المالحة مع مياه هور الحمار بحيث يمر المصب العام ضمن سداد مغلقة تماما بمحاذاة الحافات الجنوبية للهور ومنها إلى الخليج العربي عبر قناة شط البصرة .

(ب) تنفيذ المصب العام

لقد مرت أعمال تنفيذ المصب العام (النهر الثالث) بمراحل متعددة وكما يلي :

(١) تم تنفيذ مبزلين رئيسيين ضمن تطوير مشروع المسيب الكبير الإروائي عام ١٩٥٤ وهما يشكلان أس المصب العام وعلى ضوء تخطيط الشركة الامريكية TAMS .

(٢) تنفيذ مبزل الشطرة الغربي من قبل الشركة الهولندية (زانن خرمستروب) عام ١٩٥٩ بطول ٦٠ كيلو مترا لتجميع مياه بزل مشروع منطقة الغراف وتصريفها إلى هور الحمار .

(٣) تنفيذ المصب العام في جزئه الوسطي بين هور الدلمج ومبزل الشطرة الغربي بطول ١٥٦ كيلو مترا من قبل وزارة الري والجانب السوفييتي

للفترة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧ ووفقا للتصاميم المعدة من قبل الاستشاريين البريطانيين السير أم. ماكدونالد ومشاركوه .

(٤) تنفيذ الأعمال الترابية للمصب العام بقسمه الجنوبي بين الناصرية والخليج العربي من قبل الشركة الالمانية Phillip Holzman للفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦ ووفقا للتصاميم التي أعدت من قبل الاستشاريين السوفييت التي سبقت الإشارة إليها .

(٥) تنفيذ أعمال المنشآت ومحطة الضخ الرئيسية من قبل الشركة البرازيلية Mendes Junior Co. والتي باشرت بالعمل بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٤ وتوقفت دون إستكمال الأعمال المناطة بها إثر أحداث الكويت .

٣ - <u>الاعمال الجاري تنفيذها حاليا لاستكمال المصب العام</u>

مما تقدم فإن ما يجري تنفيذه حاليا من مشروع المصب العام (النهر الثالث) هو إكمال الاعمال المتبقية التي توقفت بسبب الحرب العدوانية ومغادرة الشركات الاجنبية . علما بأن معظم أقسام المشروع كانت قد نفذت ويجري الآن ربط هذه الاقسام ببعضها بهدف إنجاز المشروع . (انظر خريطة المشروع المرفقة) .

٤ - <u>فوائد مشروع المصب العام (النهر الثالث)</u>

يعتبر مشروع المصب العام (النهر الثالث) احد أهم المشاريع الزراعية الاستراتيجية متعددة الاغراض في العراق حيث يهدف إلى ما يلي :

(١) بزل الاراضي الزراعية وتخفيض منسوب المياه الجوفية وإعادة خصوبة الاراضي ورفع انتاجيتها ولمساحة تقدر بحوالي ستة ملايين دونما عراقيا أي مليون ونصف هكتار .

(٢) المحافظة على نوعية جيدة للمياه في نهري دجلة والفرات والاهوار وجعلها ملائمة لمختلف الاستخدامات البلدية والصناعية والزراعية حيث أن تصريف مياه البزل إلى الانهار والمسطحات المائية يؤدي إلى تلوثها وملوحتها .

(٣) تطوير الثروة السمكية وتنميتها في منطقة الاهوار الجنوبية التي تدهورت بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في الاهوار نتيجة تصريف مياه البزل إليها .

(٤) تثبيت الكثبان الرملية في المناطق التي يمر بها المصب العام (النهر الثالث) وإيقاف الزحف الصحراوي على المشاريع الزراعية في وسط وجنوب العراق .

(٥) استخدام المصب العام لأغراض النقل النهري في العراق .

(٦) إن نوعية المياه في المصب العام سوف تقل في المستقبل القريب مما يجعلها صالحة للري وأن هذا هو سبب إطلاق اسم (النهر الثالث) على المصب العام .

٥ - استنتاجات

يهدف مشروع المصب العام وكما هو مخطط له ومنفذ منذ سنوات بعيدة إلى تحقيق أهداف تنموية بيئية واقتصادية واجتماعية .

فمن الناحية البيئية يحقق المشروع تحسينا في نوعية المياه السطحية للأنهار والمسطحات المائية (الاهوار) بمنع تلوثها بمياه البزل ذات الملوحة العالية .

إن تحقيق هذه النتيجة كفيل بحد ذاته لان يحقق تطويرا وتنمية في الثروة السمكية في الاهوار وجعل مياهها صالحة للزراعة والاستخدامات المنزلية .

كما أن النقل النهري الذي يوفره المصب العام سيخلق فرصا كبيرة جدا للعمل للسكان .

إن فوائد المشروع شاملة في الواقع لمجمل مناطق وسط وجنوب العراق .

- - - - -